جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

الاتصال وأثره في عمليات الإرهاب

اللواء محمد أنور البصول

٢٠٠٢م

الاتصال وأثره في عمليات الإرهاب

اللواء. محمد أنور البصول

الاتصال وأثره في عمليات الإرهاب

المـقدمـة

يشـهد عـالمنا المعـاصر تحولات عظيمة، وتغيرات متسارعة اجتماعية وسياسية واقتصادية ألقت بظلالها على النواحي الأمنية، فتعددت وتنوعت مصادر الأخطار الأمنية التي تستهدف تقويض الأمن وزعزعة الاستقرار في المجتمعات .

ويمـثل الارهاب واحداً من أهـم مهددات الأمن في الوقت الحالي، نظراً لما يتسم به من التعقيد والخطورة، فهو مشكلة معقدة بالنظر لتشابك أحواله وظروفه وتعدد وسائل وأساليب ارتكابه .

وهـو مشكلة خطيرة بالنظر لما يترتب عليه من نتائج وخيمه فالارهاب عمل إجرامي لا يقتصر ضرره على فئة دون أخرى وأنما يلحق أذاه الأطفال والشيوخ والنساء والرجال دون تميز ويفتك بحياة الأبرياء ويدمر الممتلكات بطريقة همجية .

ولقد أدرك العالم مؤخراً أن الارهاب خطر استراتيجي يهدد جميع الدول بما فيها التي كانت تعتقد حتى وقت قريب أنها بمنأى عن هذا الخطر فهو عمل لا إنساني ولا أخلاقي لا تقره الشرائع السماوية ولا القوانين الوضعية، ويمثل انتهاكاً صارخاً لحقوق الأنسان وقيم التحضر ويهدد المصالح الحيوية في المجتمع الدولي بأسره ولايسلم من خطره مجتمع من المجتمعات .

وأظـهرت دراسات الـباحثين أن جـرائـم الارهاب قد تزايدت في السنوات الأخيرة وأن أضرارها وأخطارها في تنامي مستمر وذلك بفضل

التقدم العلمي والتطور التكنولوجي الهائل خاصة في مجال الاتصالات واستعانة التنظيمات الارهابية بأحدث وسائل الاتصال والانتقال، وتكنولوجيا المعلومات فلم تعد هذة التنظيمات تعتمد على القدرات الشخصية فقط وأنما أصبحت تعتمد على الوسائل والاساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة سواء في مجال الحصول على البيانات والمعلومات أو في مجال الاتصالات وأدوات التدمير والتخريب التي تستخدمها في ممارسة عملياتها .

فها هي جرائم الارهاب التي لم تسلم منها دولنا العربية تطالعنا باشكال وأثواب جديدة فمن خطف للأفراد واحتجاز الرهائن، إلى استخدام الطرود والسيارات المفخخة، إلى الاعتداء على أعضاء البعثات الدبلوماسية وممثلي الهيئات الدولية، إلى استخدام المواد السامة، إلى خطف الطائرات وتغير مسارها لتدمير المباني والممتلكات وقتل الابرياء فالعالم لا يزال يعيش أحداث الحادي عشر من أيلول لسنة ٢٠٠١ م والآثار المدمرة التي ترتبت عليها .

وبالرغم من الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الارهاب فإنه لا يزال يمثل مشكلة من أخطر المشكلات وتحدياً من أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي المعاصر وهي تستوجب وقفة حازمة تعتمد على التخطيط الاستراتيجي سواء على المستوى الوطني لكل دولة أوعلى مستوى المجتمع الدولي بأسره .

وتتطلب تسخير الوسائل العلمية والتكنولوجية الحديثة وتوظيف الامكانات المتاحة (الأمنية، والقضائية، والتشريعية، والسياسية، والأقتصادية، والتربوية، والأعلامية) في سبيل مكافحة هذة الظاهرة .

وتشمل استراتيجية مكافحة الارهاب معالجة أسبابه والتخطيط للارتقاء بمستويات الاداء في الأجهزة الأمنية المعنية بالمكافحة بحيث تبقي لها القدرة على مواجهة الارهاب وتسخير التكنولوجيا الحديثة لهذة الغاية وفي مقدمتها بناء جهاز للمعلومات ذو كفاءة عالية واتصالات مؤثرة على المستوين المحلي والدولي .

وتأسيساً على ماتقدم سنتناول في هذا الموضوع :

أولاً : تعريف الارهاب .

ثانياً : دور الاتصالات في نشاطات التنظيمات الارهابية

ثالثاً : دور الاتصالات في مكافحة الارهاب .

رابعاُ : النتائج والتوصيات .

أولاً : تعـــريف الارهاب

يشكل تعريف الارهاب إحدى المشكلات الريئسية التي واجهت ولا تزال تواجه المجتمع الدولي . فبالرغم من انتشار وتزايد الأعمال الارهابية ، وكثرة تداول لفظ الارهاب في وسائل الاعلام أو داخل المجتمعات والأفراد الاَ أن هذا المصطلح لايزال يكتنفه الغموض ، ويثير الجدل والنقاش على الصعيد الدولي ويرجع سبب هذا الغموض إلى اختلاف وجهات النظر تبعاً لاتجاهات المواقف السياسية للأطراف المتنازعة من جهة والمصالح المشتركة بين الدول من جهة أخرى .

وهناك قول شائع في هذة القضية مفادة : (أن الارهابي في نظر البعض هو محارب من أجل الحرية في نظر الأخرين)[1] .

(١) أحمد جلا ل عز الدين ، الارهاب والعنف السياسي ، القاهرة دار الحرية للطباعة والنشر ١٩٨٦م .

ومن ثم فإن تعريف الارهاب كثيراً مايأخذ صور الاحكام الشخصية والمصلحية ويبتعد عن الموضوعية فما يعتبر عملاً ارهابياً يستوجب الادانه عند طرف من الأطراف لا يعتبر كذلك عند الطرف الآخر بل وقد يعتبر عملاً وطنياً يستحق التمجيد والدعم والتشجيع .

وقد خلت كثير من الاتفاقيات الدولية من تعريف واضح للارهاب[1] .

أما على نطاق التشريعات الوطنية فقد خلا بعضها من ذكر تعريف للارهاب بينما أقتصر بعضها على ذكر المقصود بالارهاب دون أن يحدد العناصر الأساسية له وبالتالي فهى لاتشكل تعريفاً جامعاً مانعاً اللارهاب[2] .

---

(١) وعلى سبيل المثال فإن الاتفاقيات الدولية التالية لم تورد تعريفاً اللأرهاب أتفاقية طوكيو ١٩٦٣ ، واتفاقية لاهاي اسنة ١٩٧٠م ، أتفاقية مونتريال الخاصة بسلامة الطيران المدني لسنة ١٩٧١م ، واتفاقية نيويورك الخاصة بسلامة الدبلوماسين والأشخاصالمشمولين بالحماية القانونية الدولية لسنة ١٩٧٣م ، والاتفاقية التي أقرها مجلس وزراء أوروبا لمكافحة الأرهاب لسنة ١٩٧٦م .

(٢) على سبيل المثال قانون العقوبات الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠م يبين في المادة ١٤٧ منه المقصود بالأعمال الأرهابية حيث تنص على مايلي :

م ١٤٧ «يقصد بالأعمال الأرهابية جميع الأفعال التي ترمي إلى إيجاد حالة ذعر وترتكب بوسائل كالأدوات المتفجرة ، والمواد الملتهبة ، والمنتجات السامة أو المحرقة والعوامل الوبائية أو الجرثومية التي من شأنها أن تحدث خطراً عاماً .

وقانون العقوبات المصري يعرف الأرهاب بأنه :

«كل أستخدام للقوة أوالعنف والتهديد أو الترويع يلجأ إليه الجاني لمشروع إجرامي فردي أوجماعي إذا كان من شأن ذلك :

١ ـ إيذاء الأشخاص أو القاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر

٢ ـ الحاق الضرر بالبيئة أوبالاتصالات أو بالمواصلات أو بالأموال أو بالمباني أو بالأملاك العامة أو الخاصة أو الأستيلاء عليها .

٣ ـ منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أومعاهد العلم لأعمالها . =

أما على صعيد الجهود الفقهية فقد تعددت تعريفات الفقهاء للارهاب واختلفت تبعاً لأختلاف وجهات نظرهم الشخصية والزاوية التي يركز كل منهم عليها

فيعرف جيمز آدمز الارهابي بقوله « الارهابي هو فرد أو عضو في جماعة ترغب في تحقيق أهداف سياسية باستعمال أساليب عنيفة ويكون ذلك غالباً على حساب ضحايا مدنين أبرياء وبدعم من أقلية الشعب التي يدعون بأنهم يمثلونها»[1] .

ويعرف اللواء أحمد جلال عز الدين الارهاب بقوله : « الارهاب هو استراتيجية عنف منظم ومتصل تمارسه دولة أو مجموعة سياسية ضد دولة أو مجموعة سياسية أخرى من خلال حملة من أعمال القتل والاغتيال وخطف الطائرات وأحتجاز الرهائن وزرع المتفجرات أو ما شابه ذلك من أفعال أو التهديد بها وذلك لخلق حالة من الرعب العام بقصد تحقيق أهدافه السياسية»[2] .

= ٤ ـ تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح .

٥ ـ استهداف الأخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر .

(١) جيمز آدمز ، تمويل الأرهاب ، شركة سيمون وشيستر (بالانجليزية) نيويورك لسنة ١٩٨٦ م ص ١٠ مشار إليه في كتاب الأرهاب في العالمين العربي والغربي ، إعداد أحمد يوسف التل الطبعة الأولى ، عمان ١٩٩٨م ص ١٤ .

(2) Ahmad Galal Ezedin , Terrorism * Political Violence UIC, Chicago 1987.

مشار إليه في بحث أساليب التعاون في مجال التخطيط لمواجهة الأرهاب إعداد أحمد جلال عز الدين وهو مقدم للحلقة العلمية الحادية عشرة والمنعقدة في أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية خلال الفترة من ١٠ ـ ١٢ ديسمبر ١٩٨٨م .

ويلاحظ على هذا التعريف أنه يشمل كل استخدام للعنف بالصورة المذكورة فيه بقصد تحقيق أهداف سياسية وأنه يشمل ارهاب الدولة ضد مجموعة سياسية أو ارهاب مجموعة سياسية ضد الدولة أو ارهاب مجموعة سياسية ضد مجموعة سياسية أخرى أو حتى ارهاب الدولة ضد دولة أخرى.

ويعرفه البرفسور A.sottile «بالفعل الاجرامي المرتكب بواسطة الرعب، والعنف، وبواسطة التخويف الشديد بقصد تحقيق هدف معين»[1].

ومن بين الصيغ المختلفة لتعريف الارهاب فإننا نرى أن التعريف الذي وضعته الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب (التي وقعت في القاهرة بتاريخ ٢٢/ نيسان / ١٩٩٨ م في اجتماع مشترك لمجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب) من أكثر الصيغ شمولية حيث وضعت هذة الاتفاقية تعريفاً للارهاب من ناحية والجريمة الارهابية من ناحية أخرى .

فقد عرفت الارهاب بأنه « كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى القاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الأستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر».

---

(١) محمد مؤنس محب الدين، الأرهاب، بحث منشور في مجلة الأمن المصرية العدد (١٠٠) ١٩٨١م ص ٨١.

وعرفت الجريمة الارهابية بأنها « أي جريمة أوشروع فيها ترتكب تنفيذاً لغرض ارهابي في أي من الدول المتعاقدة، أو على رعاياها أو ممتلكاتها أومصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي .

كما تعد من الجرائم الارهابية الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية والتي عددتها الاتفاقية العربية بستة صكوك عدا ما استثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة أو التي لم تصادق عليها» .

ولاتعد جريمة وفقاً لأحكام المادة الثالثة من الأتفاقية، حالات الكفاح بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير وفقاً لمبادئ القانون الدولي، ولا يعتبر من هذه الحالات كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأي من الدول العربية .

ونحن نتفق مع هذا التعريف نظراً لما يتصف به من الشمولية والتجريد من جهة ولأنه يحدد أعمال الكفاح الوطني المشروع من أجل التحرر ويخرجها من نطاق الجرائم الارهابية من جهة أخرى .

ثانياً : دور الاتصالات في نشاطات التنظيمات الارهابية

يشهد العالم تطوراً هائلاً في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات حتى أصبح يطلق على هذا العصر ـ عصر الاتصالات الفضائية والمعلومات الالكترونية ـ أو كما يحلو للبعض أن يصفه بأن ـ عصر ثورة المعلومات والاتصالات ـ وذلك لان التغيرات المتسارعة التي ترتبت على التقدم الهائل في وسائل الاتصالات وأنظمة المعلومات الالكترونية شملت معظم مناحي الحياة وكانت أشبه ماتكون بالثورة في حياة البشرية وأسلوب حياة الناس .

فقد ترتب على ـ ثورة المعلومات والاتصالات ـ اختصار المسافات بين أجزاء المعمورة حتى كادت تلغيها وأصبح من الشائع أن يقال عن العالم بأنه « قرية صغيرة» فالاحداث التي تحدث في أي جزء من العالم تنتقل وتنتشر في ذات لحظة حدوثها وتصبح موضع اهتمام الناس في بقية أجزاء العالم . وأصبح من المتعذر أن يتم اخفاء أي حدث مهما كان صغيراً .

ولكن تطور وسائل الاتصالات وأنظمة المعلومات الالكترونية قدم خدمة غير مقصودة للتنظيمات الارهابية . فهذة الوسائل والأنظمة لم تكن بعيدة عن متناول هذة التنظيمات واستغلالها لأغراضها غير المشروعة وفي اتمام عملياتها الاجرامية .

فقد سهلت الاتصالات الحديثة عملية نقل الأفكار والبيانات والتوجيهات إلى خلايا الشبكات الارهابية، ووفرت لها أنظمة المعلومات الالكترونية تدفق سيل من المعلومات اللازمة لتنفيذ عملياتها الارهابية . ولم تعد التنظيمات الارهابية تعتمد على الوسائل التقلدية والقدرات الشخصية فقط وانما أخذت تستخدم وسائل الاتصالات الحديثة وأنظمة المعلومات الالكترونية المتطورة .

فأجهزة الهواتف المحمولة، وأجهزة الهواتف التي تعمل عن طريق الأقمار الصناعية والانترنت، والفاكس، والبريد الالكتروني والحاسبات الألية وغيرها . أصبحت وسائل شائعة الاستعمال لدى التنظيمات الارهابية وأعطتها مساحة لا يمكن تصديقها من المرونة في العمل ومكنتها من زيادة أنشطتها . وجعلت الارهاب يتحول بشكل متزايد إلى ارهاب عابر للحدود الوطنية لأية دولة .

وتعمل التنظيمات الارهابية باستمرار على متابعة استخدام وسائل

الاتصالات الحديثة وأنظمة المعلومات الالكترونية المتطورة . ومما شجعها ويشجعها على ذلك ما تحصل عليه من ميزات وفوائد لم تكن متوفرة لها في السابق . ويمكن تلخيص هذة الفوائد والميزات والتي كانت عوامل مشجعة على زيادة أستخدام هذة الوسائل بمايلي :

١ ـ ضمان عنصر السرية : فجرائم الارهاب من الجرائم المنظمة التي تتسم بما يحكمها من نظام سري محكم فالتنظيم الارهابي يتألف عادة من أفراد محدودين يفتقرون إلى الامكانات التي تتوفر للدولة . ولذلك فإن كفاءة هذا التنظيم تعتمد بصفه أساسية على عنصر السرية الذي يكفل عدم اختراقه . ووسائل الاتصال الحديثة تؤدي دوراً هاماً في ضمان عنصر السرية .

٢ ـ ديمومة وأستمرارية نقل المعلومات والأفكار وتبادلها : فوسائل الاتصال الحديثة وأنظمة المعلومات الالكترونية المتطورة تضمن نقل المعلومات والأفكار وتبادلها بين خلايا وشبكات التنظيم الارهابي مما يؤدي لأن يحمل أفراد التنظيم نفس الأفكار والمتعقدات ويبقون على علاقة حميمة مع بعضهم البعض ويحضرني في هذا المجال قول لأحد قادة تنظيمات النازية البارزين ويدعي ملتون جون كيلم ـ حيث يقول بما مؤداه : «أنا ورفاقي الذين لم أتقابل معهم وجهاً لوجه نتبادل نفس الأفكار والعواطف ونشعر بأننا أصدقاء حميمون تربطنا صداقة منذ فترة طويلة من الزمن وهذا الشعور والاحساس لايرتبط بالهوية الوطنية ويتجاوز الحدود الدولية » .

٣ ـ الانخفاض الكبير في أسعارها وصغر حجمها وسهولة الحصول عليها : فيمكن لإحدى شبكات التنظيم الارهابي أن يكون لها دور مؤثر في الاحداث الوطنية والدولية عندما تمتلك ثمن جهاز حاسب إلى ووصله مع جهاز الهاتف (Modem) .

٤ ـ زيادة الامكانيات المتوفرة في وسائل الأتصال الحديثة وأنظمة المعلومات الألية : ومثل هذه الامكانيات تمكن التنظيم الارهابي من تعزيز قوته وتجعله يظهر بشكل أكبر من حجمه الطبيعي المعتاد . وهذا ماينسجم وأهداف التنظيم الارهابي . فقدرته على خلق حالة من الرعب العام ترتبط تماماً بقدرته على أيهام المجتمع بأنه قادر على ضرب أي هدف في أي وقت وهذا ما توفره له وسائل الاتصال الحديثة وأنظمة المعلومات المتطورة .

٥ ـ تمكين التنظيم الارهابي من الاتصال بالجماهير بسهولة ويسر : وبذلك يمكنه الوصول إلى جمهوره في الوقت الذي قد تعمل فيه وسائل الاعلام على عزل هذا التنظيم . وبالتالي يتمكن من كسب تأييد بعض الجماهير الجديدة وغالبا ماتكون هذه الجماهير من فئة الشباب والمثقفين (فعلى سبيل المثال يمكن أن يتحقق له ذلك عن طريق مواقع على الانترنت، وعن طريق البريد الالكتروني) .

ولايغيب عن البال في هذا المجال ـ مجال الاستخدام السلبي لوسائل الاتصالات الحديثة وأنظمة المعلومات الالكترونية المتطورة ـ ماتوفره هذة الوسائل من زيادة فرص التعاون بين التنظيمات الارهابية . وحيث تمكن العديد من قادة التنظيمات الارهابية من الاتصال ببعضهم وتنسيق أعمالهم بشكل متوازي .

وكذلك فإن هذه الوسائل قد أدت إلى نقلة نوعية في التنظيم الداخلي للتنظيمات الارهابية . بحيث أصبح من الصعب الوصول إلى قيادات التنظيم الموجودة على رأس الهرم لإنه لم يعد من الضروري ومع وجود هذه الوسائل أن توجد هذه القيادات في مكان واحد .

وبالمحصلة النهائية فإن هذه الوسائل تصعب من مهمام الأجهزة المعنية بالمكافحة فـنتيجة للتقدم الهائل في وسائل الاتصالات وأنظمة المعلومات

الالكترونية تتمكن التنظيمات الارهابية من اتمام عملياتها الاجرامية بعيداً عن رقابة الأجهزة الأمنية حيث يبقي الكثير من هذه الوسائل غير خاضع لرقابة هذه الأجهزة التي كثيراً ما أنكر عليها الدخول على شبكات هذة الأجهزة والتصنت عليها ـ وغالباً تحت ضغط من جماعات حقوق الأنسان ـ وكأن المجتمعات تتوقع من هذه الأجهزة مواجهة عمليات الارهاب ذات التقنية العالية عن طريق استخدام الوسائل التقلدية .

ولايقف الأمر عند هذا الحد عند الحديث عن دور الاتصالات الحديثة وأنظمة المعلومات المتطورة في نشاطات التنظيمات الارهابية وأنما يتعداه إلى أبعد من ذلك . فقد ساهمت ثورة المعلومات والاتصالات في أنتشار ـ أنماط جديدة من الارهاب الذي يمكن تسميته (بالارهاب المعلوماتي Cyber Terrorism) .

فعملية حوسبة البنى التحتية (الاقتصادية ، والعسكرية ، والعلمية ، والمالية) في كثير من دول العالم وضعت بين أيدي التنظيمات الارهابية من خبراء الحاسوب القدرة على تحقيق أضرار إقتصادية بالغة دون أن يكونوا مضطرين للمواجهة مع الأجهزة الأمنية وما تتخذه من إجراءات لحماية الأهداف الحيوية من الأعتداءات الارهابية (كالحواجز الطبيعية ، ونقاط التفتيش ، وأجهزة التفيتش الالكترونية ، والبطاقات المخصصة . . . وغيرها) .

فشبكات ونظم المعلومات التي تشكل في هذة الأيام أحد العناصر الرئيسة لأدارة غالبية أنشطة الدولة والمجتمع مما يجعلها صيداً سميناً اللأعمال الارهابية . نظراً لما يترتب على الأعتداء عليها من تعريض المصالح

الحيوية للخطر فالآثار التي قد تترتب على تخريب بعض شبكات المعلومات يفوق كثيراً الأثـار الناجمة عن تنفيذ بعض العمليات الارهابية التقليدية .

فقد أثبت الواقع وتشير تحريات الأجهزة الأمنية المعنية إلى أن العديد من التنظيمات الارهابية لديها في هذة الأيام متخصصون على مستوى عال في مجال أنظمة المعلومات والاتصالات . وقد تمكنت بعض هذه التنظيمات من استخدام عدد من المتخصصين في هذا المجال عن طريق استئجار خدماتهم مما يمكن تسميتهم (بالمرتزقة) لأنهم يقدمون خدماتهم في هذا المجال لقاء أجـر مالي ويساعدون التنظيمات الارهابية في مجال استخدام شبكات المعلومات دون أن يكونوا مضطرين لمغادرة بلادهم وأماكن أقامتهم .

وتدل الشواهد والمؤشرات العديدة على أن تكنولوجيا المعلومات تصبح تدريجيا المجال الجديد للتنظيمات الارهابية . فاستخدام تـكنولوجيا المعـلومات ووسائل الاتـصال الـحديثة أوجدت أهدافاً جديدة يمكن أن تكون عرضه للعمليات الأرهـابية .

فالأمـر الذي يعطى للحاسوب الذي يتحكم في محطات توليد الطاقة مثلاً قد يكون له نفس خطورة وضع حقيبة مليئة بالمتفجرات .

فبعد أن كانت عمليات الأعتداء على المنشأت الحيوية تتم بالمواجـهة المباشرة أستبدلت بما يسـمي اليوم ـ حرب المعلومات عبر الفضاء ـ التي غيرت المفاهيم بشكل مأساوي حيث لم يعد للبعد الجغرافي تلك الأهمية فالموجات الالكترونية لا تحتاج لمرورها لجوازات سفر .

وقد أثبت الانترنت أنه سلاح ذو حدين فهو يشكل ثورة في عالم الاتصالات ونقل المعلومات الآ أنه وفي نفس الوقت فإن سرعة انتشار الانترنت وتداوله بين الناس قبل أن تتمكن الأجهزة الأمنية من أخذ الوقت

الكافي لاتخاذ التدابير والاحتياطات الأمنية اللازمة أدى إلى صعوبة مكافخة عمليات الارهاب فظهور الانترنت أوجد أول منتدى في التاريخ لا يكون أعضاؤه في قاعة واحدة لبحث موضوعاتهم بل قد لا يتواجدون في بلد واحد ومع ذلك يتبادلون الآراء ووجهات النظر والأفكار وهذا ما يسهل عمل التنظيمات الارهابية في استغلال الانترنت لأغراضهم الاجرامية كما أن الرسائل البريدية الالكترونية (Email) تعتبر وسيلة مفضلة لبعض التنظيمات الارهابية .

كل هذه الأمور تستلزم من الدول أن تعمل على أعادة حساباتها وتغير مفاهيمها سواء حول الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها منشأتها الحيوية من قبل التنظيمات الارهابية أو من حيث التركيز على حماية وسائل الاتصال وأنظمة المعلومات وهذا ما سنتاوله عند بحث دور الاتصالات وأنظمة المعلومات في مكافحة الارهاب .

ثالثاً : دور الاتصالات في مكافحة الارهاب

ذكرنا سابقاً أن جرائم الارهاب هي من الجرائم المنظمة التي يحكمها نظام سري محكم، وأن التنظيمات الارهابية تحرص على استخدام وسائل الاتصالات الحديثة التي تضمن لها عنصر السرية في تنفيذ عملياتها الاجرامية .

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للتنظيمات الارهابية، فإن وسائل الاتصالات الحديثة تغدو أشد ضرورة وأكثر أهمية بالنسبة لأجهزة الشرطة والأمن المعنية بمكافحة الارهاب . فالاتصالات عملية حيوية هامة بالنسبة لأجهزة المكافحة سواء على الصعيد الوقائي لمنع ارتكاب الجرائم الارهابية أو على صعيد المواجهه والملاحقة عند وقوع مثل هذة الجرائم .

فنجاح أجهزة الشرطة والأمن في تحقيق أهدافها في مكافحة الارهاب يعتمد إلى حد كبير على سرعة وكفاءة الاتصالات التي تكفل تدفق سيل المعلومات اللازمة لكسر واختراق طوق السرية التي تعتصم به التنظيمات الارهابية، ومن ثم وضع الخطط التي تؤدي لأجهاض النشاطات الارهابية وحماية المجتمعات من شرورها .

ويبدو دور الاتصالات واضحاً في نطاق مكافحة الارهاب من خلال ما تقدمه من خدمات وفوائد يمكن تلخيص أبرزها في المجالات التالية :

١ ـ إن وسائل الاتصالات الحديثة تضمن نقل المعلومات في الاتجاهات الرأسية والأفقية داخل الأجهزة الأمنية المعنية بالمكافحة بسهولة ويسر وفي التوقيت المناسب . وكذلك تضمن اصدار التعليمات والتوجيهات من المسؤولين إلى العاملين في عمليات المكافحة وحل مايطرأ من مشكلات أثناء ممارسة مهامهم وقد يترتب على عدم كفاءة الاتصالات أو قصورها عواقب وخيمة خاصة في حالات عمليات القبض على أعضاء التنظيمات الارهابية .

٢ ـ إن عملية الاتصالات تشكل حلقة التواصل الضرورية بين الأجهزة المعنية بالمكافحة وبين المواطنين الذين يزودون هذه الأجهزة بقدر وافر من المعلومات التي تساهم بدور كبير في مكافحة الارهاب . فلا يمكن منع حدوث الارهاب ومكافحته الا إذا توافر قدر من المعلومات عن التنظيمات الارهابية (كالبيانات والمعلومات عن أعضاء التنظيمات الارهابية، والمنشأت والأفراد المستهدفة والمعلومات عن الاتصالات، والعمليات السابقة، وأماكن تمركز التنظيم الارهابي . . . الخ) وشبكة الاتصالات الحديثة توفر تدفق مثل هذة المعلومات بالتوقيت المناسب .

٣ـ إن عملية الاتصالات تضمن التنسيق بين الأجهزة المعنية بالمكافحة ومثل هذا التنسيق يعتبر ضرورة لاغنى عنها في مجال مكافحة الارهاب لأن غياب التنسيق قد يترتب عليه فشل عمليات المكافحة .

٤ ـ تعتبر الاتصالات أحد العناصر الرئيسية التي ترتكز عليها استراتيجية التعاون الدولي في مجال مكافحة الارهاب فهو ضروري لزيادة التعاون على المستوى الدولي لمكافحة الارهاب، ففي وزارة الخارجية في الولايات المتحدة الامريكية مكتب خاص مزود بأجهزة الاتصالات الحديثة وأنظمة المعلومات الالكترونية . ويتولى هذا المكتب جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بهذا الموضوع والتي ترد إليه من جميع السفارات الامريكية في الخارج ومن الأجهزة المعنية داخل الولايات المتحدة الامريكية ويقوم هذا المكتب بتحليل هذة البيانات والمعلومات والاستفادة منها في مجال التخطيط لمنع الارهاب ومكافحته .

٥ ـ إن استخدام تكنولوجيا الاتصالات في التصنت ومتابعة الاتصالات الجارية بين شبكات وعناصر التنظيمات الارهابية يعد أحد الأساليب والوسائل الهامة التي تعتمد عليها الأجهزة المعنية بالمكافحة في جمع المعلومات ومحاولة أختراق التنظيمات الارهابية وأجهاض نشاطاتها . فمراقبة عدة نقاط اتصال داخل شبكة الاتصالات الخاصة بالتنظيم الارهابي يعمل على أثراء معلومات الجهات المختصة بما يدور داخل هذا التنظيم من أحداث . وكما قد يكشف عن وجود خلافات بين عناصر التنظيم يمكن استثمارها في عملية المكافحة وأجهاض النشاطات الارهابية . وقد أثبتت أحداث الحادث الحادي عشر من أيلول لسنة ٢٠٠١م.

وعلى لسان أحد الخبراء الأمريكيين أن شبكات الأتصال الخاصة بالتنظيم الارهابي يزيد أستعمالها في الساعات القليلة التي تسبق وقوع العملية الارهابية المخطط لها وكنتيجة لزيادة أستعمالها فإن من الممكن الكشف عن خطوط شبكات جديدة للتنظيمات الارهابية .

وقد لقي أستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال مكافحة الارهاب أهتماماً متزايداً على المستوى العربي والدولي فعلى المستوى العربي تضمنت الخطة المرحلية لتنفيذ الاستراتيجية العربية لمكافحة الارهاب لعام ١٩٩٨ في البند الثالث منها نصاً خاصاً بهذا الموضوع حيث تقرر .

« انشاء قاعدة بيانات ومعلومات في المكتب العربي للشرطة الجنائية حول ظاهرة الارهاب بكافة صورها وأشكالها على المستويات المحلية والأقليمة والدولية، ويتولى المكتب تزويد الأجهزة الأمنية العربية بالمعلومات المتوافرة وبأية مستجدات في هذا المجال» .

كما تضمنت أليات تنفيذ هذة الاستراتيجية أن تقوم كل دولة من الدول العربية «بانشاء وحدة متخصصة لجمع المعلومات عن الأعمال الارهابية وتحليلها وتبادلها مع الأجهزة الأمنية المعنية الأخرى» .

أما على المستوى الدولي فقد كان الموضوع الرئيس الذي بحثه مؤتمر وزراء خارجية الدول الأوروبية المنعقد في باريس سنة ١٩٩٦م لمناقشة موضوع مكافحة الارهاب وقد صدر عنه قرار بتوجيه نداء إلى جميع الدول لتأخذ بعين الاعتبار الخطر الناجم عن أستخدام التنظيمات الارهابية لأنظمة وشبكات الأتصال الالكترونية في تنفيذ عملياتها الاجرامية . وأكد على ضرورة إيجاد وسائل تتفق ومبادئ القانون الدولي لوقف مثل هذه الأخطار .

كما حث دول العالم على ضرورة التنسيق وعقد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال استخدام تقنيات التشفير وفك التشفير (Encryption) والتي تسمح عند الضرورة بالدخول بطريقة قانونية على الاتصالات بهدف منع وتحري نشاطات التنظيمات الارهابية مع الحرص بنفس الوقت على حرمة وخصوصية الاتصالات المشروعة .

كما دعا إلى تكثيف تبادل المعلومات حول استخدام التنظيمات الارهابية لتقنية الاتصالات .

وعلى المستوى الشرطي في أوروبا فقد تم عقد سلسلة من المؤتمرات في أطار منظمة الشرطة الأوروبية (Euoropol) التي تناولت هذا الموضوع ووجهت منظمة الشرطة الأوروبية دعوة إلى أجهزة الشرطة الأوروبية بضرورة مراقبة المحتويات غير القانونية على شبكة الانترنت والبحث عن المواقع التي تحتوى على تقارير مشبوهه وضرورة التعاون في مجال التحريات والأهتمام بالتنظيم الداخلي للأنترنت في كل دولة .

أما في بريطانيا فقد وصل الأهتمام بهذا الموضوع إلى درجة متقدمة حيث جعلت متابعة موضوع جمع المعلومات السرية من خلال

الانترنت من اختصاص وكالة خاصة تسمى وكالة الابحاث الدفاعية (Defence Reseaech Agency) والتي تتوفر لديها أمكانيات تقنية متطورة . ويتولى حالياً القيام بنشاطات واسعة في مجال جمع المعلومات والتحرى عن المواد والمحتويات غير القانونية . كما وقعت اتفاقية في عام ١٩٩٨م بين الشركات المزودة لخدمات الانترنت وبين جهاز الشرطة وبموجب هذة الأتفاقية يتمكن جهاز الشرطة من مراقبة المعلومات المتعلقة بالنشاطات الارهابية والاجرامية التي يتم بثها من أجهزة حاسوب تلك الشركات .

وقد وجه لهذه الاتفاقية انتقادات شديدة من قبل العديد من الجهات وفي مقدمتها (مكتب سجل حماية المعلومات) ومن أبرز هذه الانتقادات أن التشريعات المعمول بها في المملكة المتحدة لاتسمح بأجراء عملية مراقبة غير مقيدة للمعلومات وأنما لا بد من أن تنحصر بالتحرى عن جريمة محددة بالذات .

ويتضح من كل ما تقدم أن استخدام أجهزة الاتصالات الحديثة يأتي مقدمة وسائل مواجهة الأنشطة الارهابية وأن بناء جهاز للمعلومات ذي كفاءة عالية واتصالات مؤثرة أمر في غاية الأهمية لتبقي للأجهزة الشرطية والأمنية اليد العليا القادرة على مكافحة الارهاب وأجهاض النشاطات الارهابية .

رابعاً : النتائج والتوصيات

١ ـ النتائج:

١ ـ لقد أدرك العالم أن الارهاب خطر أستراتيجي يهدد المجتمع الدولي بأسره . وأن أنتشار الأعمال الارهابية في دول عديدة في العالم اقترن في توظيف وسائل الاتصالات الحديثة وأنظمة المعلومات المتطورة (ICT,S) .

٢ ـ ان استخدام تكنولوجيا الاتصالات المؤثرة وبناء أنظمة المعلومات المتطورة القادرة على توفير المعلومات الكافية حجماً والمناسبة توقتياً عن كل مايتعلق التنظيمات الارهابية (عناصرها، تمركزها، أهدافها المحتملة، أنشطتها السابقة) . . . الخ ضرورة أساسية لاغنى عنها للتخطيط لمكافحة الارهاب وهي تؤدي دوراً فعالاً في منع الارهاب وأجهاض نشاطاته .

٢ ـ التـوصيات

١ ـ اعطاء المزيد من الأهتمام لشبكة الاتصالات في الأجهزة الشرطية والأمنية وتوفير وسائل الأتصال الحديثة والقنوات اللازمة لنقل البيانات والمعلومات .

٢ ـ متابعة تطوير أجهزة الاتصال في الأجهزة الأمنية وربطها بحقائق التقدم العلمي والتكنولوجي المتنامي وذلك على ضوء إجراء الدراسات والمراجعة الدورية الشاملة لمعرفة واقع الاتصالات ومدى فاعليتها . وأن يقترن ذلك بالأهتمام بكفاءة العاملين في هذا المجال ووضع البرامج التدربية اللازمة لهذة الغاية بحيث تبقي لهذة الأجهزة اليد العليا القادة على منع الارهاب وأجهاض النشاطات الارهابية .

٣ ـ اعطاء المزيد من الأهتمام لتعزيز تبادل المعلومات بين الأجهزة المعنية بالمكافحة سواء على المستوى الداخلي لكل دولة أو على المستوى الدولي وربط شبكات المعلومات لكل دولة بشبكات المعلومات بالدول الأخرى بما يضمن سرعة تدوال البيانات والمعلومات .

٤ ـ متابعة تعديل القوانين الجنائية لتوفير حماية أضافية لأنظمة المعلومات ولأعطاء الأجهزة المعنية بالمكافحة صلاحيات للتعامل بشكل أكثر فاعلية مع تكنولوجيا الارهاب المتقدمة مع مراعاة المحافظة على حقوق الأنسان فيما يتعلق بخصوصية الأتصالات المشروعة .

٥ ـ عقد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف للتعاون في مجال أستخدام تقنيات الاتصالات التي تسمح بتحري نشاطات التنظيمات الارهابية .

المراجع

المـراجع

١ ـ أحمد جلال عز الدين، الارهاب والعنف السياسي، القاهرة، دار الحرية للطباعة والنشر لسنة ١٩٨٦م.

٢ ـ ـــــــــــ، أساليب التعاون في مجال التخطيط لمواجهة الارهاب بحث مقدم للحلقة العلمية الحادية عشرة المنعقدة في أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية خلال المدة ١٠ـ١٢ ديسمبر لسنة ١٩٨٨م.

٣ـ أحمد يوسف التل. الارهاب في العالمين العربي والغربي الأردن، عمان دائرة المطبوعات والنشر، الطبعة الأولى لسنة ١٩٨٨م.

٤ ـ محمد مؤنس محب الدين : الارهاب، بحث منشور في مجلة الأمن المصرية العدد ١٠٠ لسنة ١٩٨٨م، ص ٨١.

٥ ـ القـوانين :

ـ قانون العقوبات الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠م.

ـ قانون العقوبات المصري.

٦ ـ الاتفاقيات :

ـ الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب لسنة ١٩٩٨م.